

السياسات البيئية والزراعية المناسبة لتحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية - دراسة حالة (ساحل الجبل الأخضر - المرج - جردس العبيد)

جادالله علي المبروك عمر العكف

(قسم الموارد والبيئة - كلية الآداب والعلوم- المرج- جامعة بنغازي – ليبيا)

المخلص:

استهدف هذا البحث بصفة أساسية تحديد تأثير السياسات البيئية والزراعية علي تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، والتعرف علي الخصائص الشخصية للمدراء ونوابهم وعلاقتها بالسياسات البيئية والزراعية في مجال الزراعة الحضرية وشبه الحضرية. لذلك حاولت هذا الدراسة معرفة آراء المدراء ونوابهم في القطاع الزراعي والبلدي والمصرف الزراعي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري في بلديات ساحل الجبل الأخضر والمرج وجرّدس العبيد. حيث تم جمع البيانات من خلال استخدام الاستبيانات علي عينة من المدراء القطاع الزراعي والبلدي والمصرف الزراعي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري في منطقة الدراسة. لذا تم توزيع (50) استبيان علي القطاع البلدي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري رجعت منها 49 استبيان، كذلك تم توزيع (50) استبيان علي القطاع الزراعي ومصرف الزراعي، رجعت منها 47 استبيان. بعدها تم استخدام منهج تحليل البيانات الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتتلخص أهم نتائج الدراسة في وجود تأثير للسياسات البيئية والزراعية علي تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ، بالإضافة الي عد صعوبات. وبناء على ذلك أوصت الدراسة بضرورة وضع برامج تدريبية لتقابل الاحتياجات المعرفية المحدودة للسياسات البيئية والزراعية في مجال الزراعة الحضرية وشبه الحضرية.

الكلمات الرئيسية: السياسات البيئية – السياسات الزراعية – الصعوبات.



ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية إلكترونية محكمة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

THE IMPACT OF AGRICULTURAL AND ENVIRONMENTAL POLICIES ON DEVELOPMENT OF URBAN AND PERI-URBAN AGRICULTURE, CASE STUDY (COAST JABEL EL AKHDAR AND ALMRJ AND GRDS ALABID)

JADALLA. A.E. OMAR

Arts and Science – Al marj Branch- University of Benghazi - Libya

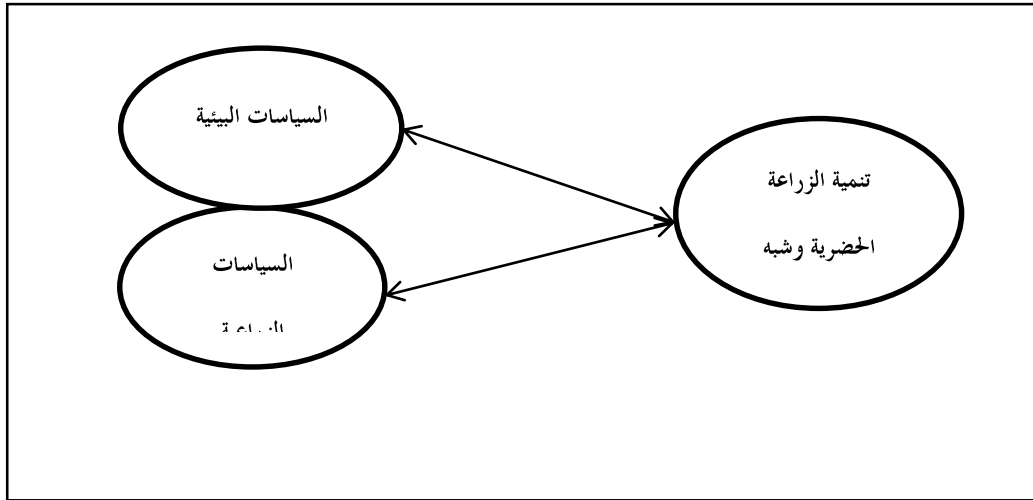
ABSTRACT

The study aimed to impact of agricultural and environmental policies on development of urban and peri-urban agriculture and determining personal characteristics of the managers and deputy director and the relationship between agricultural and environmental policies levels in urban and peri-urban agriculture. So, study aims to investigate on opinions managers and deputy director of agricultural and municipal sector from municipalities of Coast Jabel El Akhdar and almrj and grds alabid. Data were collected through the use of questionnaires on a sample of the managers and deputy director of agricultural and municipal sector and agricultural bank and credit bank involved in the study area. A total of fifty (50) questionnaires were distributed to managers and deputy director of municipal sector and credit bank where 49 responded .also, fifty (50) questionnaires were distributed to managers and deputy director of agricultural sector and agricultural bank where 47 responded. A quantitative data analysis approach was used to analyze the data (SPSS). Results indicated that of agricultural and environmental policies and constraints on the concept of urban and peri-urban agriculture. It was recommended that training programs must be planned and executed in the area of urban and peri-urban agriculture.

Key Words: environmental policies - agricultural policies - constraints.

1. المقدمة:

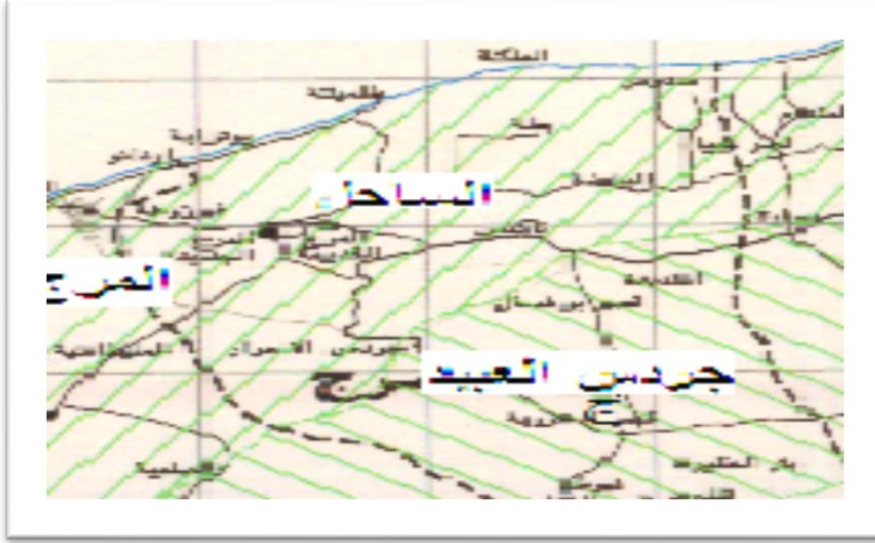
لم تعد الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ظاهرة جديدة في مدن عصرنا هذا ، بل أصبحت جزءا لا يتجزأ من الإدارة الحضرية، كاستراتيجية تعتمد علي تخفيف من حالات الفقر وتنمية الإنتاجية وخلق فرص عمل وحماية البيئة وتحسينها. الزراعة الحضرية وشبه الحضرية مفهوم يتميز بتغير مستمر، لأنه زراعة الخضروات والفواكه ونباتات الزينة ونباتات العطرية في الحدائق الصغيرة داخل المدن والمناطق التي تحيط بها، مما يعطي جمالا للمدينة من الداخل والخارج،(طوق،2006) بالإضافة الي تربية حيوانات من أجل الإنتاج الحليب ولحوم الدواجن والبيض داخل المناطق الحضرية وحولها تساهم في زيادة العائد الاقتصادي مع مراعاة شروط الحفاظ على سلامة البيئة وجمال المدينة (ويلبرزوآخرون،2007). ولكن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية لديها العديد من الصعوبات من أهمها ضعف التشريعات القانونية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمنزهات شجع علي عدم احترام مكوناتها البيئية، (شميلة،2003) الأمر الذي أدى الي ضعف المؤسسات البيئية وغياب أسواق السلع البيئية، بالإضافة الي عدم وجود برامج للإرشاد الزراعي البيئي ، (نصر وآخرون ،2006)، بسبب تهميشها في ميزانيات البلديات ، (بابكر،2004). أن المشاكل السياسية أدت الي تأخر في صنع القرار وبالتالي دخول القطاع الزراعي في فوضى عارمة، (العكف وخليفة،2015)، بالإضافة الي عدم ثبات واستقرار الهياكل المعنية بتنفيذ السياسات الزراعية وسوء الإدارة ، (شميلة،2003) كذلك وجود معوقات مؤسسية مثل انخفاض الانفاق والاستثمار في المجالات المتعلقة بالتعليم الزراعي والبحث العلمي، (العصفور،2003) بالإضافة الي نقص الموارد وعدم كفاءة استغلال الموفر منها (أبوب،2012) كذلك سيادة العلاقات القبلية أثر في تنفيذ السياسات والبرامج في مجال الزراعة (مركز الفقيه للأبحاث والتطوير،1997). يجب تحسين ادارة البيئة الحضرية وذلك عن طريق السياسات البيئية وبالتخطيط العملي المناسب وإدخال الزراعة الحضرية وشبه الحضرية في مشاريع الإسكان (نصر وآخرون، 2006) بالإضافة صياغة التشريعات الجديدة التي تشمل القوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية والتي تحفز النمو الحضري المستدام (بابكر،2004) ، وضع المخصصات المالية المناسبة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية في ميزانية البلديات كعامل أساسي في تنفيذ المخططات السنوية، كذلك وضع سياسة تشاركية أو متعددة الأطراف تسمح باشتراك المواطنين والمزارعين الحضريين ومنظمات المدنية وشركات القطاع الخاص وهيئات حكومية أخرى في تحضير سياسات الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، والاعتماد علي الوسائل المتوفرة في منظمات والمؤسسات المشتركة في طريقة سير العمل وبميزانية مشتركة،(طوق،2006). إن اهم السياسات الزراعية التي تساهم في تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية هي وضع السياسات التمويلية والاستثمارية التي تلعب دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي،(العصفور،2003)، بالإضافة الي تفعيل سياسة الزراعة قرب المدن للمحافظة علي الموارد الطبيعية وتحسين الأمن الغذائي لشرائح السكان ذوي الدخل المتدني ، (طوق،2006)، من خلال وسائلها وأدواتها المختلفة بالتنسيق مع المنظمات الأخرى داخل المدن للمحافظة علي البيئة وضمان استدامة الانتاج علي المدى البعيد ،(وثيقة وزارة الزراعة الاردنية،1995)، و تطبيق سياسات الانتماء الزراعي التي تهدف الي اعادة تنظيم المصارف الزراعية العامة لتصبح أكثر كفاءة في تقديم الخدمات للمزارعين الحضريين، (اللوزي،2007)، و أتباع السياسات التسويقية التي تحقق استقرار في الاسعار وتقلل الفاقد وتساهم في ايصال السلع للمستهلكين في التجمعات السكانية بأقل التكاليف ، (العصفور،2003)، شكل رقم (1).



شكل رقم (1) يوضح العلاقة بين تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية والسياسات البيئية والسياسات الزراعية

1.1 منطقة الدراسة :

تقع منطقة الدراسة في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا ويحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وخط عرض 33° وجنوباً خط عرض 30° وشرقاً خط طول 25° وغرباً خط طول 15.20° (شرف، 1996). بلدية ساحل الجبل الأخضر هي منطقة تقع بمحاذاة ساحل البحر المتوسط بمسافة حوالي 100 كم وبعرض حوالي 30 كم ، وتتكون البلدية من عدة قرى ومناطق ريفية منها : (قصر ليبيا ، طلميثة ، البيضاء ، بطة ، ميراد مسعود ، الحنية ، زاوية العرقوب ، سيدي نوح ، بالحديد ، شهداء اسدوس، الحمامة)، (العكف وخليفة، 2015)، بينما تمتد بلدية المرج على هيئة نطاق طولي من الشرق إلى الغرب بمحاذاة بلديات ساحل الجبل الأخضر وجرندس العبيد وتتكون من عدة قرى مثل (فرزوغه - العويليه - سيدي رحومه)، وبالإضافة الي مدينة المرج، (بولقمة والقزيري، 1995)، في حين تقع بلدية جردس العبيد في الجنوب منطقة المرج وتتكون من عدة قرى مثل (جردس - تاكنس - زاوية القصور- الخروبة- مدور الزيتون)، حيث ترتفع فيها الهضبة إلى ارتفاع يتراوح ما بين 500-570متر في منطقة جردس ، أما من الناحية الجنوبية الشرقية ترتفع منطقة القديدة ومنطقة المشل تاكنس إلى ارتفاع يتراوح ما بين 400-470 متر ، وهي منطقة شبه صحراوية من ناحية الجنوبية الشرقية ،بينما في المنطقة الجنوبية منطقة جبلية واعره ، ومن الناحية الشمالية منطقة سهلة زراعية، (المهدوي، 1990)، شكل رقم (2).



المصدر : www.google.com شكل رقم (2)

2.1 المواد وطرق البحث:

بما أن الهدف الأساسي من إجراء هذا البحث هو معرفة تأثير السياسات البيئية والزراعية علي تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ، لذلك كان من الضروري إجراء دراسة بحثية علي مدراء العاميين ونواب المدراء ومدراء الادارات الفرعية في القطاع البلدي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري والقطاع الزراعي والمصرف الزراعي في بلديات (ساحل الجبل الأخضر، المرج ، جردس العبيد)، مع العلم أن الباحث واجه عدة صعوبات مثل غياب مدراء العاميين ونواب المدراء ومدراء الادارات الفرعية عن العمل، وخصوصاً خلال شهر رمضان المبارك (6 يونيو- 10 يوليو)، الأمر الذي تطلب مراجعة هذه الادارات عدة مرات لمسافة تصل الي 100 كيلو ، لهذا اعتمد الباحث علي العلاقات الشخصية في التواصل مع المبحوثين ، حتى يمكن الحصول على نتائج مفيدة من الناحية الأكاديمية والتطبيقية. حيث تم تجميع البيانات البحثية من مدراء العاميين ونواب المدراء ومدراء الادارات الفرعية في القطاع البلدي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري والقطاع الزراعي والمصرف الزراعي ، وذلك بتوزيع (50) استبيان على القطاع البلدي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، رجع منها (49) استبيان والفاقد (1) استبيان ، كذلك تم توزيع (50) استبيان على القطاع الزراعي والمصرف الزراعي، رجع منها (47) استبيان والفاقد(3) استبيان، خلال فترة من شهرا بريل إلى شهر يوليو عام 2016. اعتمدت الدراسة على استبيانين موجهين مدراء العاميين ونواب المدراء ومدراء الادارات الفرعية في القطاع البلدي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري والقطاع الزراعي والمصرف الزراعي، والذي يتكون من ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول يحتوي على أسئلة عن الصفات الشخصية للمبحوثين ، والجزء الثاني أسئلة عن أهم الصعوبات التي تواجه واضعي السياسات، والجزء الثالث أسئلة عن أفضل السياسات التي تساهم في تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية. وهذه الاستبيانين يعتمد على نظام الأسئلة المغلقة (point, 5)، (1- غير موافق اطلاقاً ، 2- غير موافق ، 3- محايد ، 4- موافق ، 5- موافق تماماً) ، ثم تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخدمت النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

2. النتائج والمناقشة:

2.1. تأثير السياسات البيئية على تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية:

2.1.1. الصفات الشخصية:

أوضحت نتائج البحث كما هو مبين في جدول رقم (1) بأن 45% (العدد=22) من المبحوثين القطاع البلدي ومصرف الادخار والاستثمار العقاري ، يقعون في الفئة العمرية (38 – 47 سنة) ، وأن المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين قد بلغ 2.94 ، بانحراف معياري قدره 0.83. بينما كانت أغالبيتهم من الذكور 80% (العدد=39) وبمتوسط حسابي=1.20 وبانحراف معياري=0.41، وأن 49% (العدد=24) منهم يحملون مؤهل بكالوريوس وأن المتوسط الحسابي بلغ 3.04 ، بانحراف معياري قدره 1.04 ، ، أما بالنسبة لسنوات الخبرة فقد افاد حوالي 43% (العدد=21) من المبحوثين أن لديهم خبرة ما بين (16 – 30 سنة) في مجال الادارة وأن المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة قد بلغ 2.6 ، بانحراف عياري قدره 0.94، كما ذكر 89%(العدد=43) منهم كانوا مدراء أدارات فرعية بمتوسط حسابي=2.8 و بانحراف معياري=0.53.

جدول رقم (1) الصفات الشخصية:

الصفات الشخصية	التكرار	النسبة المئوية %
العمر، المتوسط العام= 2.94 ، الانحراف المعياري= 0.83		
18 27 -	2	04
28 37 -	12	25
38 47 -	22	45
أكبر 48	13	27
الجنس، المتوسط العام= 1.20 ، الانحراف المعياري= 0.41		
ذكر	39	08
انثى	10	20
المؤهل العلمي، المتوسط العام=3.04 ، الانحراف المعياري=1.04		
دبلوم متوسط	5	10
دبلوم عالي	6	21
ليسانس	10	20
بكالوريوس	24	49
ماجستير	4	08
دكتوراه	0	00
سنوات الخبرة ، المتوسط العام=2.6 ، الانحراف المعياري=0.94		

أقل من 5 سنوات	8	16
5-15	13	72
- 1630	21	43
أكثر من 30	7	14
المستوى الوظيفي، المتوسط العام=2.8 ، الانحراف المعياري=0.53		
المدير العام	3	06
نائب المدير العام	3	06
مدير ادارة فرعية	43	89
الإجمالي	49	%100

2.2. أهم الصعوبات التي تواجه واضعي السياسات البيئية لأجل تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية:

لقد أكدت نتائج البحث أن ضعف المؤسسات البيئية حال دون مواجهة التحديات البيئية بدرجة كافية 49% (العدد=24)، في حين كان 49% (العدد=24) موافقين تماماً بعدم وجود برامج للإرشاد الزراعي البيئي ضمن سياسات تخطيط المدن ساهم في قلة الوعي بمفهوم الزراعة الحضرية وشبه الحضرية لدى الإدارات التنفيذية في المجالس البلدية، بينما 47% (العدد=23) اتفقوا على ضعف التشريعات القانونية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمنزهات شجع على عدم احترام مكوناتها البيئية، كما بين الجدول (2) أن 45% (العدد=22) اتفقوا تماماً على أن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية تعاني من قلة الاعتراف باعتبارها قطاعاً مهتماً في ميزانيات البلديات مما ساهم في تفاقم المشاكل البيئية في معظم المناطق الريفية، في حين يتفق 43% (العدد=21) اتفاقاً تاماً على غياب أسواق السلع البيئية بسبب عدم الاهتمام بالزراعة الحضرية وشبه الحضرية في المدن أدى إلى زيادة التلوث البيئي. يوضح الجدول رقم (2) وجود أعلى متوسطين حسابيين كان أولها المتوسط الحسابي (4.14) والانحراف المعياري (1.04) وهذا يشير إلى عدم وجود برامج للإرشاد الزراعي البيئي ضمن سياسات تخطيط المدن ساهم في قلة الوعي بمفهوم الزراعة الحضرية وشبه الحضرية لدى الإدارات التنفيذية في المجالس لبلدية، بينما المتوسط الحسابي (4.06) والانحراف المعياري (1.00) والذي يشير إلى أن ضعف المؤسسات البيئية حال دون مواجهة التحديات البيئية بدرجة كافية، كذلك يوضح الجدول رقم (2) أدنى متوسطين حسابيين كان أولها المتوسط الحسابي (3.90) والانحراف المعياري (1.32) والذي يشير إلى أن غياب أسواق السلع البيئية بسبب عدم الاهتمام بالزراعة الحضرية وشبه الحضرية في المدن أدى إلى زيادة التلوث البيئي، بينما المتوسط الحسابي (3.94) والانحراف المعياري (1.25) يشير إلى أن ضعف التشريعات القانونية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمنزهات شجع على عدم احترام مكوناتها البيئية.

الجدول (2): أهم الصعوبات التي تواجه واضعي السياسات البيئية لأجل تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية

SD	M	5 (N),%	4 (N),%	3 (N),%	2 (N),%	1 (N),%	البيان
1.25	3.94	%37 (18)	%47 (23)	%00 (00)	%6 (3)	%10 (5)	ضعف التشريعات القانونية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمنتزهات شجع علي عدم احترام مكوناتها البيئية.
1.24	3.96	%45 (22)	%27 (13)	%16 (8)	%4 (2)	%8 (4)	تعاني الزراعة الحضرية وشبه الحضرية من قلة الاعتراف باعتبارها قطاعاً مهماً في ميزانيات البلديات مما ساهم في تفاقم المشاكل البيئية في معظم المناطق الريفية.
1.00	4.06	%35 (17)	%49 (24)	%8 (4)	%4 (2)	%4 (2)	ضعف المؤسسات البيئية حال دون مواجهة التحديات البيئية بدرجة كافية.
1.04	4.14	%49 (24)	%29 (14)	%10 (5)	%12 (6)	%00 (00)	عدم وجود برامج للإرشاد الزراعي البيئي ضمن سياسات تخطيط المدن ساهم في قلة الوعي بمفهوم الزراعة الحضرية وشبه الحضرية لدى الإدارات التنفيذية في المجالس البلدية.
1.32	3.90	%43 (21)	%33 (16)	%6 (3)	%8 (4)	%10 (5)	غياب أسواق السلع البيئية بسبب عدم الاهتمام بالزراعة الحضرية وشبه الحضرية في المدن أدى الي زيادة التلوث البيئي.

ملاحظات: (N) = العدد ، % = النسبة المئوية ، M = المتوسط الحسابي ، SD = الانحراف المعياري ، 1 = غير موافق طلاقاً ، 2 = غير موافق ، 3 = محايد ، 4 = موافق ، 5 = موافق تماماً.

2. 1.3 أفضل السياسات البيئية التي تساهم في تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية:

أوضحت النتائج بجدول رقم (3) بأن تحسين إدارة البيئة الحضرية يكون بتخطيط العمراني المناسب وإدخال المتطلبات البيئية في المشاريع الإسكان (67%، العدد=33)، في حين يتفق 59% (العدد=29) اتفاقاً تاماً علي وضع المخصصات المالية المناسبة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية في ميزانية البلديات كعامل أساسي في تنفيذ المخططات السنوية، بينما 53% (العدد=26) اتفقوا تماماً علي صياغة التشريعات الجديدة التي تشمل القوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهيكل تنفيذية والتي تحفز النمو الحضري المستدام، كما بين الجدول (3) أن 39% (العدد=19) اتفقوا علي أن صياغة سياسة تشاركية أو متعددة الأطراف تسمح بإشراك المواطنين والمزارعين الحضريين ومنظمات المدنية وشركات القطاع الخاص وهيئات حكومية أخرى في تحضير سياسات الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، في حين كان 37% (العدد=18) موافقين علي الاعتماد علي الوسائل المتوفرة في منظمات والمؤسسات المشتركة في طريقة سير العمل وبميزانية مشتركة. يوضح الجدول رقم (3) وجود أعلى متوسطين حسابيين كان أولها المتوسط الحسابي (4.53 والانحراف المعياري 0.80) وهذا يشير إلى تحسين إدارة البيئة الحضرية وذلك بتخطيط العمراني المناسب وإدخال المتطلبات البيئية في المشاريع الإسكان، بينما المتوسط الحسابي (4.29 والانحراف المعياري 1.10) والذي يشير الي وضع المخصصات المالية المناسبة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية في ميزانية البلديات كعامل أساسي في تنفيذ المخططات السنوية. كذلك يوضح الجدول رقم (3) أدنى متوسطين حسابيين كان أولها المتوسط الحسابي (3.82 والانحراف المعياري 1.10) والذي يشير الي أن الاعتماد علي الوسائل المتوفرة في منظمات والمؤسسات المشتركة في طريقة سير العمل وبميزانية مشتركة، بينما المتوسط الحسابي (3.84 والانحراف المعياري 1.14) يشير الي أن صياغة سياسة تشاركية أو متعددة الأطراف تسمح بإشراك المواطنين والمزارعين الحضريين ومنظمات المدنية وشركات القطاع الخاص وهيئات حكومية أخرى في تحضير سياسات الزراعة الحضرية وشبه الحضرية.

الجدول (3): أفضل السياسات البيئية التي تساهم في تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية

البيان	1	2	3	4	5	M	SD
	(N),%	(N),%	(N),%	(N),%	(N),%		
صياغة التشريعات الجديدة التي تشمل القوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهيكل تنفيذية والتي تحفز النمو الحضري المستدام.	2%	00%	18%	27%	53%	4.28	0.91
	(1)	(00)	(9)	(13)	(26)		

0.80	4.53	%67 (33)	%20 (10)	%10 (5)	%2 (1)	%00 (00)	تحسين ادارة البيئة الحضرية وذلك بتخطيط العمراني المناسب وادخال المتطلبات البيئية في المشاريع الاسكان.
1.10	4.29	%59 (29)	%22 (11)	%10 (5)	%4 (2)	%4 (2)	وضع المخصصات المالية المناسبة للزراعة الحضرية وشبه الحضرية في ميزانية البلديات كعامل أساسي في تنفيذ المخططات السنوية.
1.14	3.84	%33 (16)	%39 (19)	%12 (6)	%12 (6)	%4 (2)	صياغة سياسة تشاركية أو متعددة الأطراف تسمح باشتراك المواطنين والمزارعين الحضريين ومنظمات المدنية وشركات القطاع الخاص وهيئات حكومية أخرى في تحضير سياسات الزراعة الحضرية وشبه الحضرية.
1.10	3.82	%31 (15)	%37 (18)	%20 (10)	%8 (4)	%4 (2)	الاعتماد علي الوسائل المتوفرة في منظمات والمؤسسات المشتركة في طريقة سير العمل وبميزانية مشتركة.

ملاحظات: (N) = العدد ، % = النسبة المئوية ، M = المتوسط الحسابي ، SD = الانحراف المعياري ، 1 = غير موافق طلاقاً ، 2 = غير موافق ، 3 = محايد ، 4 = موافق ، 5 = موافق تماماً.

2.2. تأثير السياسات الزراعية علي تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية:

2.2.1 الصفات الشخصية :

اوضحت نتائج البحث كما هو مبين في جدول رقم (4) بأن 51% (العدد=24) من المبحوثين القطاع الزراعي والمصرف الزراعي، يقعون في الفئة العمرية (48 فأكثر) ، وأن المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين قد بلغ 3.19 ، بانحراف عياري قدره 0.90. بينما كانت أغالبيتهم من الذكور 83% (العدد=39) وبمتوسط حسابي=1.17 و بانحراف معياري=0.38، وأن 43% (العدد=20) منهم يحملون مؤهل بكالوريوس وأن المتوسط الحسابي بلغ 2.51 ، بانحراف عياري قدره 1.10 ، أما بالنسبة لسنوات الخبرة فقد افاد حوالي 38% (العدد=18) من المبحوثين أن لديهم خبرة(أكثر من 30 سنة) في مجال الادارة وأن المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة قد بلغ 2.90 ، بانحراف عياري قدره 1.10، كما ذكر أن 81%(العدد=38) منهم كانوا مدراء أدارات فرعية بمتوسط حسابي=2.8 و بانحراف معياري=0.52.

جدول رقم (4) الصفات الشخصية

الصفات الشخصية	التكرار	النسبة المئوية %
العمر ، المتوسط العام=3.19 ، الانحراف المعياري=0.90		
18 27 -	00	00
2837 -	15	32
38 47 -	8	17
فأكبر 48	24	51
الجنس ، المتوسط العام=1.17 ، الانحراف المعياري=0.38		
ذكر	39	38
انثى	8	17
المؤهلات العلمية، المتوسط العام=2.51 ، الانحراف المعياري=1.10		
دبلوم متوسط	11	23
دبلوم عالي	9	19
ليسانس	6	13
بكالوريوس	02	43
ماجستير	1	2
دكتوراه	0	00
سنوات الخبرة ، المتوسط العام=2.90 ، الانحراف المعياري=1.10		
أقل من 5 سنوات	6	13
5-15	11	23
1630 -	12	26
أكثر من 30	18	38
المستوى الوظيفي، المتوسط العام=2.8 ، الانحراف المعياري=0.52		
المدير العام	2	4
نائب المدير العام	7	15
مدير ادارة فرعية	38	81
الإجمالي	47	%100

2.2.2 أهم الصعوبات التي تواجه واضعي السياسات الزراعية لأجل تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية:

يتبين من جدول (5) أنهم الصعوبات التي تواجه واضعي السياسات الزراعية لأجل تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية هي وجود معوقات مؤسسية مثل انخفاض الانفاق والاستثمار في المجالات المتعلقة بالتعليم الزراعي والبحث العلمي، حيث اتفق (60%، العدد=28) من المبحوثين اتفاقاً تاماً على ذلك، ، في حين يتفق 53% (العدد=25) اتفاقاً تاماً على أن المشاكل السياسية أدت الي تأخر في صنع القرار وبالتالي دخول القطاع الزراعي في فوضى عارمة، في حين كان 53% (العدد=25) موافقين تماماً بعدم ثبات واستقرار الهياكل المعنية بتنفيذ السياسات الزراعية وسوء الإدارة، بينما 51% (العدد=24) اتفقوا على أن التنمية الزراعية تعاني من نقص الموارد وعدم كفاءة استغلال المتوفر منها ، في حين اتفق 49% (العدد=23) على أن سيادة العلاقات القبلية أثر في تنفيذ السياسات والبرامج في مجال الزراعة. يوضح الجدول رقم (5) وجود أعلى متوسطين حسابيين كان أولها المتوسط الحسابي (4.45 والانحراف المعياري 0.75) وهذا يشير إلى المشاكل السياسية أدت الي تأخر في صنع القرار وبالتالي دخول القطاع الزراعي في فوضى عارمة، بينما المتوسط الحسابي (4.40 والانحراف المعياري 0.80) والذي يشير اليعدم ثبات واستقرار الهياكل المعنية بتنفيذ السياسات الزراعية وسوء الإدارة. كذلك يوضح الجدول رقم (5) أدنى متوسطين حسابيين كان أولها المتوسط الحسابي (4.20 والانحراف المعياري 0.82) والذي يشير الي أن التنمية الزراعية تعاني من نقص الموارد وعدم كفاءة استغلال المتوفر منها، بينما المتوسط الحسابي (4.30 والانحراف المعياري 1.10) يشير الي أن وجود معوقات مؤسسية مثل انخفاض الانفاق والاستثمار في المجالات المتعلقة بالتعليم الزراعي والبحث العلمي.

الجدول (5): أهم الصعوبات التي تواجه واضعي السياسات الزراعية لأجل تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية

SD	M	5	4	3	2	1	البيان
		(N),%	(N),%	(N),%	(N),%	(N),%	
0.75	4.45	53% (25)	43% (20)	2% (1)	0% (00)	2% (1)	المشاكل السياسية أدت الي تأخر في صنع القرار وبالتالي دخول القطاع الزراعي في فوضى عارمة.
0.80	4.40	53% (25)	38% (18)	4% (2)	4% (2)	0% (00)	عدم ثبات واستقرار الهياكل المعنية بتنفيذ السياسات الزراعية وسوء الإدارة.

0.82	4.20	%36 (17)	%51 (24)	%6 (3)	%6 (3)	%00 (00)	تعاني التنمية الزراعية من نقص الموارد وعدم كفاءة استغلال المتوفر منها.
1.10	4.30	%60 (28)	%21 (10)	%6 (3)	%13 (6)	%00 (00)	وجود معوقات مؤسساتية مثل انخفاض الانفاق والاستثمار في المجالات المتعلقة بالتعليم الزراعي والبحث العلمي.
0.75	4.30	%43 (20)	%49 (23)	%4 (2)	%4 (2)	%00 (00)	سيادة العلاقات القبلية أثر في تنفيذ السياسات والبرامج في مجال الزراعة.

ملاحظات: (N) = العدد ، % = النسبة المئوية ، M = المتوسط الحسابي ، SD = الانحراف المعياري ، 1 = غير موافق طلاقاً ، 2 = غير موافق ، 3 = محايد ، 4 = موافق ، 5 = موافق تماماً .

2.3.2 أفضل السياسات الزراعية التي تساهم في تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية:

يوضح الجدول رقم (6) أن أفضل السياسات الزراعية التي تساهم في تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية هي وضع السياسات التمويلية والاستثمارية التي تلعب دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي ، حيث اتفق (62% ، العدد=29) من المبحوثين اتفاقاً تاماً علي ذلك، في حين نجد 53% (العدد=25) موافقين تماماً علي أتباع السياسات التسويقية التي تحقق استقرار في الاسعار وتقلل الفاقد وتساهم في اوصول السلع للمستهلكين في التجمعات السكانية بأقل التكاليف، بينما 43% (العدد=20) اتفقوا علي تفعيل سياسة الزراعة قرب المدن للمحافظة علي الموارد الطبيعية وتحسين الأمن الغذائي لشرائح السكان ذوي الدخل المتدني ، كذلك 43% (العدد=20) موافقين علي تفعيل السياسة الزراعية من خلال وسائلها وأدواتها المختلفة بالتنسيق مع المنظمات الأخرى داخل المدن للمحافظة علي البيئة وضمان استدامة الانتاج علي المدى البعيد، في حين كان 43% (العدد=20) موافقين تماماً علي تطبيق سياسات الائتمان الزراعي التي تهدف الي اعادة تنظيم المصارف الزراعية العامة لتصبح أكثر كفاءة في تقديم الخدمات للمزارعين الحضريين. يوضح الجدول رقم (6) وجود أعلى متوسطين حسابيين كان أولها المتوسط الحسابي (4.53 والانحراف المعياري 0.65) وهذا يشير إلى وضع السياسات التمويلية والاستثمارية التي تلعب دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي، بينما المتوسط الحسابي (4.45 والانحراف المعياري 0.65) والذي يشير إلي أتباع السياسات التسويقية التي تحقق استقرار في الاسعار وتقلل الفاقد وتساهم في اوصول السلع للمستهلكين في التجمعات السكانية بأقل التكاليف. كذلك يوضح الجدول رقم (6) أدنى متوسطين حسابيين كان أولها المتوسط الحسابي (3.50 والانحراف المعياري 1.20) والذي يشير إلي تفعيل سياسة الزراعة قرب المدن للمحافظة علي الموارد الطبيعية وتحسين الأمن الغذائي لشرائح السكان ذوي الدخل المتدني، بينما المتوسط الحسابي (4.11 والانحراف المعياري 0.94) يشير إلى أن تطبيق سياسات الائتمان الزراعي التي تهدف الي اعادة تنظيم المصارف الزراعية العامة لتصبح أكثر كفاءة في تقديم الخدمات للمزارعين الحضريين.

الجدول (6) : أفضل السياسات الزراعية التي تساهم في تحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية

SD	M	5	4	3	2	1	البيان
		(N),%	(N),%	(N),%	(N),%	(N),%	
1.20	3.50	%19 (9)	%43 (20)	%13 (6)	%19 (9)	%6 (3)	تفعيل سياسة الزراعة قرب المدن للمحافظة علي الموارد الطبيعية وتحسين الأمن الغذائي لشرائح السكان ذوي الدخل المتدني.
0.75	4.15	%36 (17)	%43 (20)	%21 (10)	%00 (00)	%00 (00)	تفعيل السياسة الزراعية من خلال وسائلها وأدواتها المختلفة بالتنسيق مع المنظمات الاخرى داخل المدن للمحافظة علي البيئة وضمان استدامة الانتاج علي المدى البعيد.
0.94	4.11	%43 (20)	%32 (15)	%19 (9)	%6 (3)	%00 (00)	تطبيق سياسات الائتمان الزراعي التي تهدف الي اعادة تنظيم المصارف الزراعية العامة لتصبح أكثر كفاءة في تقديم الخدمات للمزارعين الحضريين.
0.65	4.53	%62 (29)	%30 (14)	%8 (4)	%00 (00)	%00 (00)	وضع السياسات التمويلية والاستثمارية التي تلعب دوراً رئيسياً في دعم وتطوير القطاع الزراعي.
0.65	4.45	%53 (25)	%38 (18)	%8 (4)	%00 (00)	%00 (00)	اتباع السياسات التسويقية التي تحقق استقرار في الاسعار وتقلل الفاقد وتساهم في ايصال السلع للمستهلكين في التجمعات السكانية بأقل التكاليف.

ملاحظات: (N) = العدد ، % = النسبة المئوية ، M = المتوسط الحسابي ، SD = الانحراف المعياري ، 1 = غير موافق طلاقاً ، 2 = غير موافق ، 3 = محايد ، 4 = موافق ، 5 = موافق تماماً.

3. التوصيات:

- 1- وضع اللوائح والقوانين والتشريعات الخاصة بنشر برامج الزراعة الحضرية وشبه الحضرية.
- 2- الالتزام بتنفيذ السياسات المتعلقة بمساندة الزراعة الحضرية وشبه الحضرية واجراء التعديلات الضرورية عليها كلما دعت الحاجة لذلك.
- 3- العمل على التكامل والتنسيق ما بين السياسة المتعلقة بالزراعة الحضرية وشبه الحضرية والسياسات العامة للدولة.
- 4- اعداد البرامج التدريبية لنشر الوعي بأهمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، وذلك بإقامة الندوات والمؤتمرات والبرامج المرئية والمسموعة الخاصة بالزراعة الحضرية.

4. المراجع:

- 1- أيوب، نورة بنت ابراهيم عمر،(2012)، ((معوقات التنمية الزراعية بمنطقة جازان))، رسالة ماجستير منشورة، منشورات قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، مملكة العربية السعودية، ص19.
- 2- بابكر، مصطفى، (2004)، ((السياسات البيئية))، سلسلة دورية ، العدد 25، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص7.
- 3- بولقمة ، الهادي مصطفى ،سعد خليل القزيري، (1995)، ((ليبيا ، دراسة في الجغرافيا))، الدار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، من ص145 إلى ص240.
- 4- شرف، عبدالعزيز طريح ،(1996)، ((جغرافية ليبيا))، مركز الإسكندرية للكتاب. الطبعة الثالثة، جمهورية مصر العربية ،من ص 96 إلى ص 128.
- 5- شميلة، ميلاد عبدالسلام (2003)، ((السياسات الزراعية))، التقرير العام، منشورات مجلس التخطيط العام، ليبيا، ص25.
- 6- طوق ، سلوى طعمه ، (2006) ، ((التدريب والارشاد ، صياغة السياسات والقوانين ووضع خطط العمل المتعلقة))، مجلة الزراعة الحضرية ، العدد الرابع ، منشورات الجامعة الأمريكية ، بيروت ، لبنان ، من ص 1 إلى ص 23.
- 7- العصفور، صالح، (2003)، ((السياسات الزراعية))،سلسلة دورية، العدد21، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص3.
- 8- العكف، جادالله علي المبروك، جبريل عبد المطلوب صالح خليفة (2015)، ((معوقات التنمية الزراعية بمنطقة ساحل الجبل الاخضر في ليبيا))، منشورات مؤتمر المنيا الدولي، الزراعة والري في دول في حوض النيل، 23-25 مارس، المنيا- مصر. ص 112.
- 9- اللوزي، سالم، (2007)، ((استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025)) ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، ص112.
- 10- مركز فقيه للأبحاث والتطوير، (1997)، ((معوقات التنمية الزراعية بالمملكة العربية السعودية))، منشورات مركز فقيه للأبحاث والتطوير، مملكة العربية السعودية، ص6.



- 11- نصر، جو ،زيد موسي ،سلوى طعمه طوق ، (2006) ، ((مقدمة الزراعة الحضرية)) مجلة الزراعة الحضرية ، العدد الثالث ، منشورات الجامعة الأمريكية ، بيروت ، لبنان ، ص1.
- 12- وثيقة وزارة الزراعة،(1995)، ((السياسات الزراعية))، منشورات وزارة الزراعة ،المملكة الاردنية الهاشمية، ص8.
- 13- ويلبرز، جوانا ،رينيه فان فينويزن ،سيسيليا كاسترو ،سلوى طعمه طوق ، (2007) ، ((تعزيز جمعيات المنتجين الحضريين)) ، مجلة الزراعة الحضرية ، العدد السادس ، منشورات الجامعة الأمريكية ، بيروت ، لبنان ، ص 6.
- 14- المهدي، محمد المبروك (1990) ، ((جغرافية ليبيا البشرية)) جامعة بنغازي بنغازي، ليبيا، من ص 9 إلى ص 43.

15. SPSS. 2007. SPSS® base 16.0 user's guide, Chicago, IL: SPSS Inc. P. 25.

16. www.google.com.